

القياس والألفاظ ما لم يثبت من العرب ولا هو ولا ما يستلزم  
وهو الاختراع وإنما بطلانها فالقياس ميثاق في محل الاختراع  
ظاهرة لا إشارات اللغة بالاختراع لا يجوز والجواب لا سلم أنه  
إذا لم يكن بجماع مستلزم يكون اختراعه وانما يكون العلم يعلم  
الواضع بالاستقراء أن العلاقة صحيحة كما في رفع الفاعل في  
المفعول فإنه علم الواضع قطعاً ولا يجب النقل في واحد واحد  
بل قد علم علمياً بالاستقراء والآية وإن لم تكن علاقة غير  
المشاهدة بل تكون أراها سواء كانت بالاشتراك في الشكل  
كالنفس المصورة المنقوشة أو في الصفة كالأسد الشجاع  
على ما شئت إليه أنفاً فاستعارة مصرحة أي فهو استعارة  
مصرحة وإنما بيان غير ذلك من الاستعارات في أي موضعها  
علمنا خالف المشهور وقيد الاستعارة بالمصرحة بناء على أن  
مقصودها بيان معنى مطلق الاستعارة بخلاف مقصودها فإن  
مقصودها ههنا بيان معنى المصروفة أو علم أن القوم لهم وجه  
في بيان الجواز المرسل قلته مباحثاً ههنا مصحح في الاستعارة  
لم يتم المصروف أيضاً في معنى الجواز المرسل اهتداه في الاستعارة  
ولهذا قدم بيان معنى الجواز المرسل في ضمن التقييم وأن كان  
مفهومه مذهباً أو تخريباً من الاستعارة في ضمن التقييم أيضاً  
وأن كان معناه وجوده باليفرغ عند التحقيق الاستعارة وما يتعلق

شاذة

قيد رفعه إلى الدين  
يتوجه أن على  
قيد

وما يتعلق بها وإنما فرغ عن تقسيم المجاز المفرد المقصود بالبيان  
لجانب العلاقة أراد تقييده باعتبار اللفظ المستعار فقال الفرقة  
الثانية إن كان اللفظ المستعار في الاستعارة المصروفة علمياً  
يدل عليه لام العصب اسم جرس علم أن اسم الجنس عندهم يطلق على  
ما يتقابل العلم الشخصي كما في قولهم لا يكون علماً لنا فإنة الجنسية  
ويطلق على ما يتقابل العلم الشخصي والمشتق والمعنى الأول  
أصح من الثاني مطلقاً ومناقض للاستعارة العلم الشخصية لا اعتبار الاستعارة  
والعنى الثاني مناقض للاستعارة المشتق لكن لا مطلقاً بل استعارة  
أصلية وإنما كان تقابل اسم الجنس بالمعنى الثاني ظاهراً بالنسبة  
إلى العلم الشخصي بخلاف تقابل النسبة المشتق فشره باعتبار  
ما لا يغني الظاهر وتكرره باعتبار ما هو الغطاء الظاهر الملائق  
وأخيراً لما ظهر فقال أي اسماً غير مشتق فنحج بقوله اسماً  
المعروف والأفعال وقوله غير المشتق المشتقات ودخل فيه  
اغلام الأجناس وكل ما هو مشهور بوصف كأي مثل اسم  
الإشارة وأما نحو خاتم فقيه ثلثة اعتبارات باعتبار الجوزي فيه  
الاستعارة لمنافاة الجنسية وهو اعتبار كونه علماً شخصياً  
فقط وباعتبار جري فيه الاستعارة الأصلية وهو اعتباره  
بوصف مشهور كأي ودخل في اسم الجنس وباعتبار جري فيه  
الاستعارة التبعية وهو تأويله بالمشاهي في الجوزي فلا اشكال

مطلقاً  
لا اعتبار الاستعارة  
الأصلية  
التبعية

قيد زعم العمام

Copyrighting S. University